الثورة الاقتصادي
الثلاثاء ٢٩ ذو الحجة ١٤٢٥هـ الموافق ٨ فبراير ٢٠٠٥م العدد (١٤٦٩٩)
Tue ,. 8 Feb 2005 .. 29/ 12/1425 - No. (14699)

بقروض قيمتها ١,٨ مليار ريال :

صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة يمول ٢٨٠٥ مشاريع خلال الفترة ١٩٩١م - ٢٠٠٤م

مول صندوق تمويل الصناعات الصغيرة عام ٢٠٠٤م ٥٤٩ مشروعا بقروض قيمتها ٤٠٧,٩ مليون ريال ويسعى الى تمويل مشاريع كثيرة خلال العام ٢٠٠٥م بقيمة تتجاوز ٦٠٠ مليون ريال ضمن اهدافه الرامية الى خلق فرص عمل في اوساط الشباب تسهم في التخفيف من الفقر وامتصاص البطالة وانتاج انشطة تدر عوائد اقتصادية مجزية .

«الثورة» التقت بالاخ غازي الدبعي مدير ادارة الفروع بالصندوق والذي تحدث عن مهام الصندوق والمشاريع المستقبلية لتوسيع عملية الاقراض وخطة الصندوق في هذا المضمار وفي ما يلي نص اللقاء :

اجرت اللقاء/ بلقيس ناصر الحنش

السعي الى تأسيس صناعات ومشروعات خارج المدن

■ رمزي الدبعي.

● هل لك ان تحدثنا عن دور الصندوق في مجال تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة ؟

– يضطلع الصندوق بمهام عدة منها تمويل وتطوير الصناعات والمنشات الصغيرة في كافة المجالات الانتاجية والخدمية والتجارية بحمايتهم بتعبئة الموارد المالية والفنية من المصادر الداخلية والخارجية ثم استخدامها في تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة كما يهتم باستكشاف فرص الاستثمار الممكنة في قطاع الصناعات المنشآت الصغيرة أيضا .

كما أن عمل الصندوق يرتكز على بعدين اساسيين البعد الاول اقتصادي للمساعدة في تنفيذ وتطوير الصناعات والمنشآت الصغيرة التي تساهم في تنمية الاقتصاد اليمني .

اما البعد الثاني فهو اجتماعي يقوم أساسا على تشجيع الافراد على القيام بانشطة ذات عائد يساعدهم في رفع مستوى معيشتهم ويخلق لهم فرص عمل .

● كم حجم المشاريع التي مولها الصندوق خلال العام الماضي ؟

– يبلغ عدد المشاريع التي مولها الصندوق خلال ٢٠٠٤م ٥٤٩ مشروعا وقد بلغت قيمة القروض من العام الماضي ٤٠٧,٩٤٧,٠٠٠ ريال .

● ما هو تقييكم لدى قدرة اصحاب المشاريع لتسديد القروض التي عليهم ؟

– نسبة السداد المحققة في الصندوق بلغت ٩٨٪ وهذا يعد مؤشراً واضحاً على قدرة المشروعات واصحابها على السداد .

وعموما فان طرق اختيار القروض في الصندوق يتم عبر وسائل تقييم القروض والذي يلعب دورا هاما في تحقيق معدلات استرداد عاليه ويتبع الصندوق حاليا احدث معايير التقييم العالمية ويتبع وسائل وادوات تقييميه تعد الاحدث على مستوى اليمن .

● ما أهم المعايير التي يتبعها الصندوق عند تمويله للمشاريع ؟

– الصندوق عندما يمول فانه يهدف الى تنمية الصناعات والمنشآت الصغيرة لما لها من مزايا تساهم في رفع مستوى الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الدخل للاسر الفقيرة في المجتمع .

لذا فان أهم معيار هو ان يخلق المشروع فرص عمل ثابته وبالتالي دخول ثابته .

● ماهي الشروط التي يتبعها الصندوق عند تمويله للمشاريع ؟

– هناك شروط معينة يمكن من خلالها الحصول على قرض من الصندوق وأهم هذه الشروط :

ان يكون المقترض من مواطني الجمهورية اليمنية وان يكون متفرغا تفرغا كاملا لادارة المشروع طول فترة القرض وان يكون لديه الخبرة الكافية في ذات نشاط المشروع ويستطيع من خلاله المقترض توفير المكان المجهز المناسب لتنفيذ المشروع او التوسع فيه وعليه ايضا ان يقدم تصورا للمشروع ثم يقوم الصندوق باعداد دراسة جدوى لازمة لها في حالة قبول فكرة المشروع على ان الا تقل مساهمة مقدم المشروع عن ٥٠٪ من اجمالي رأس مال المشروع والا تزيد حصة الصندوق عن ٤ ملايين ريال كحد اقصى للمشاريع .

● ماذا عن المدة المسموح بها لفترة السداد ؟

– تتحدد فترة السماح للسداد بين ٦ أشهر الى سنة ونصف متضمنه فترة الامهال ويتم سداد القرض وفوائده على اقساط شهرية .

● كم حجم تمويلات الصندوق خلال عام ٢٠٠٥م ؟

– يخطط الصندوق خلال هذا العام اقراض مبلغ وقدره ٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال لكافة انواع الانشطة التجارية والصناعية والخدمية والصندوق حاليا على وشك الانتهاء من خطة العمل الموضوعية لهذا العام .

● ما مدى نجاح المشاريع التي يمولها الصندوق؟

– يأتي نجاح المشاريع من خلال قدرة اصحابها على سداد القروض التي عليهم وكما ذكرنا سابقا فان نسبة السداد تمثل نسبة عالية وهي ٩٨٪ وهذا يدل على نجاح المشروع وبالتالي قدرة اصحابها على السداد .

● ماذا عن مساهمة الصندوق في التخفيف من الفقر وايجاد فرص عمل ؟

– بالتأكيد اسهم الصندوق بفعالية كبيرة من خلال فترة نشاطه فهذه هي المنظمة الوحيدة المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة فعلى سبيل المثال ساهم الصندوق من خلال المشروعات الممولة في خلق أكثر من ٧٣٤٤ فرصة عمل جديدة تتوزع بين الرجال والنساء حيث يبلغ عدد الايدي العاملة الذين اتيحت لهم فرص عمل «٦٣١٢» رجلا و«١٠٣٢» فرصة عمل للنساء .

● كم تقدرون حجم المشاريع التي مولها الصندوق منذ التأسيس ؟

– مول الصندوق «٢٨٠٥» مشاريع منذ عام ١٩٩١م وحتى ٢٠٠٤م وبلغت قيمة تلك القروض ١,٨٣٥,٣٣٩,٤٠٠ ريال .

● ماذا عن الاستراتيجية والخطط المستقبلية للصندوق ؟

– الصندوق يهدف خلال السنتين القادمتين الى رفع معدلات النشاط بحيث يشكل قفزات واسعة ويخطط للتوسع من خلال افتتاح مكاتب جديدة وتعد الخطة المعدة للعام ٢٠٠٥م اول ملامح هذا التطور كما يقدم الصندوق باعداد أحدث انظمة المعلومات لتسيير مهامه ويتوقع انجازه في وقت قريب جدا .

كما يهدف الصندوق ايضا إلى استخدام وتطوير الايدي العاملة والمهارات المحلية واحلال المنتجات المحلية محل الواردات .

كما يسعى الى تصدير المنتجات المحلية واستخدام المواد الخام المحلية ويهدف الصندوق الى تاسيس صناعات ومشرعات صغيرة خارج نطاق المدن وخفض تكاليف الاستثمار بالنسبة الى العمالة وتطوير المهارات الفنية والادارية لصغار المستثمرين، والاستفادة من المدخرات في الانتاج وليس الاستهلاك .

الراهن لا تساوي إلا حوالي ٠,٢٨٪ من القوى العاملة الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة أمام التنمية ونظراً لما يعانيه المجتمع من بطالة ومعدلات نمو سكانية مرتفعة والهجرة الداخلية نحو المدن بفرض إعطاء الأهمية القصوى للنهوض بالتعليم المهني والتقني وذلك عن طريق:-

– دراسة أوضاع معاهد ومراكز التدريب المهني وتفعيل دورها من خلال إيجاد الكوادر المؤهلة للعمل فيها وحل مشاكلها الفنية والمالية .

– العمل على إدماج خريجي هذه المعاهد في سوق العمل فور تخرجها من أجل توفير حافز مشجع للالتحاق بها .

– التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل إنشاء مراكز تدريب خاصة .

تعزيز دور القطاع الخاص

ويشير الى أهمية تعزيز دور القطاع الخاص والعمل على حل الصعوبات الفنية والمالية والإدارية وتنظيمه لكي يستطيع النهوض بالتنمية وتحقيق ما تصبو إليه الرؤية الاستراتيجية من قيام القطاع الخاص بتنفيذ العديد من الاستثمارات بما في ذلك البنية التحتية .

وعلى هذا الأساس فإن قيام القطاع الخاص بالدور المناط به يتطلب التالي :

● إيجاد البنية القانونية والتشريعية الملائمة وذلك عن طريق إصدار القوانين التي تتطلبها المرحلة المقبلة وتعديل ما يلزم تعديله .

● تعزيز مبدأ الشفافية لدى الجهات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية وبالأخص الاستثمار ، الضرائب ، الجمارك ، المواصفات والمقاييس من أجل خلق مناخ ملائم وبيئة استثمارية تمكن القطاع الخاص المحلي من استثمار أمواله المتاحة فضلاً عن عودة رؤوس الأموال المهاجرة وتدفق الاستثمارات الأجنبية .

● إعادة بناء الهيئات والمؤسسات الحالية الداعمة للنشاط الاقتصادي بصورة حديثة تواكب التغيرات وإيجاد مؤسسات وهيئات تتطلبها المرحلة المقبلة وعلى وجه الخصوص هيئة وطنية لمكافحة الإغراق .

● دعم وتشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات من أجل كسب القطاع الخاص المحلي للخبرات الفنية والإدارية وذلك عن طريق إعطاء حوافز وإمتيازات تشجيعية للشركات الأجنبية التي تشارك القطاع الخاص المحلي .

● ضرورة الإسراع في إنشاء السوق المالية نظراً للأهمية التي يكتسبها سوق الأوراق المالية في تعبئة المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية والقضاء على مشكلة التمويل المستشرية في اليمن .

● الإسراع في خصخصة المشاريع العامة بعد إجراء الدراسات اللازمة .

● العمل على خلق إطار يضمن التكامل بين الأطراف المختلفة (الحكومة) القطاع الخاص (المنظمات المهنية والنقابية) بما يحقق الشراكه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وينسق بين الجهود المختلفة ويعمل على تكاملها .

ويرى الباحث منصور البشيري بان الاعتماد على الصادرات النفطية محفوف بمخاطر كبيرة تتجلى هذه المخاطر في خضوع سلعة النفط لظروف وعوامل خارجية ليس في مقدور اليمن التحكم بها و قابلية مورد النفط للنضوب، ناهيك عن محدودية كمية الاحتياطي المؤكد .

ومن هنا تصبح تنمية وتنوع الصادرات غير النفطية قضية على جانب كبير من الأهمية للاقتصاد اليمني، وبالأخص وأن هناك فرصاً محتملة لليمن تساعدها على تنمية وتطوير صادراتها غير النفطية يمكن رؤيتها من خلال المؤشرات الآتية :

– وجود الأسواق الإقليمية التي من الممكن أن تستوعب الصادرات اليمنية حيث تمثل أسواق دول الجوار الأفريقي (أثيوبيا – جيبوتي – الصومال – جزر القمر – السودان) أسواق محتملة كبيرة لليمن نظراً لتشابه هيكل الطلب في هذه الأسواق مع هيكل الطلب في السوق اليمنية إضافة إلى أن هذه الأسواق (فرادي أم مجتمعة) تمثل أسواقاً واسعة كبيرة حيث تضم السوق الإثيوبي ما يقارب ٦٥ مليون مستهلك وهي بذلك تعد أحد أهم وأكبر الأسواق في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ، ويعد السوق السوداني ثاني أكبر الأسواق إذ يضم قرابة ٣١ مليون مستهلك .وفي هذا الخصوص يمكن الاستفادة من هذه الأسواق من خلال تفعيل الاتفاقية الخاصة بإقامة تجمع صنعاء بين كل من اليمن والسودان وإثيوبيا في جوانبها الاقتصادية حتى إقامة مناطق للتجارة الحرة بين هذه الدول وصولاً إلى إقامة سوق مشتركة.وبالتالي فإن هذه الأسواق تمثل بيئة تبادل تجاري يسهل معه ضمان تحقيق أفضليات تجارية وتبادلية عديدة وبالأخص للمنتجات الصناعية مثل منتجات الصناعات الكيماوية كمستحضرات التنظيف والتجميل والطلاء – المنتجات المعدنية والبلاستيكية – الأدوات والمستحضرات الطبية – بسكويت ومصنوعات سكرية– زيوت نباتية – مسحوق الغسيل – مصنوعات ورقية – دفاتر – ورق صحية – مستلزمات البناء المتنوعة – المستلزمات المنزلية المختلفة .

– وجود مجموعة متميزة من السلع اليمنية ذات الجودة العالية يمكن المنافسة بها في مختلف الأسواق الإقليمية والدولية وبالذات البن اليمني المشهور عالمياً والقطن والأنواع المتعددة من الأعناب وبعض الأنواع من الأسماك والأحياء البحرية ذات الجودة العالية (الشروخ – الحبار) وهذه السلع من الممكن تصديرها إلى معظم الأسواق العالمية وبالذات أسواق الدول الصناعية والأوربية منها على وجه الخصوص، كما أن هناك سلعاً مطلوبة في الدول الإقليمية المجاورة (السوق الخليجية) وتمثل السلع التالية :(خضروات متنوعة – الألبان والقشطة المحفوظة – الموز و الفواكه الأخرى – المنتجات الغذائية والصناعات السكرية – جلود صناعية – الغاز ومشتقاته – التونة والأسماك).

– من المهم دراسة الأسواق المحتملة للصادرات اليمنية بهدف تقييم وتقدير الفرص أو المكاسب التي يمكن أن تحققها السلع والمنتجات اليمنية إليها وبما يعظم استفادة الاقتصاد اليمني من سياسات التحرير الاقتصادي والإنضمام إلى التكتلات التجارية الإقليمية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

النهوض بالقطاعات الواعدة

وتسعى الحكومة للنهوض بالقطاعات الواعدة حيث وجه مجلس الوزراء في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٤م الجهات المعنية باعداد خطط متكاملة بهدف تنفيذ عدد من السياسات والاجراءات التنفيذية لتنمية قطاعات الصناعة التحويلية والمعادن والغاز والزراعة والسياحة والثروة السمكية والمناطق الحرة وذلك لما فيه تحفيز النمو الاقتصادي وتنمية الانشطة الاقتصادية ذات الميزة النسبية المحلية وتستهدف الخطط الاستراتيجية لبلادنا التسريع بعجلة التصنيع باعتباره خيارا استراتيجيا للنمو الاقتصادي خلال الفترة القادمة لضمان انتقال اليمن الى مصاف الدول متوسطة الدخل وسريعة النمو .

كما تسعى الحكومة لانشاء ثلاث مناطق صناعية في الحديدة ومثلث لحج/عدن/ابين والمكلا وتجهيزها بالمرافق والخدمات لتخفيض التكاليف المرتفعة للانتاج وتحسين القدرة التنافسية بالاضافة الى العمل على تنمية وترشيد النشاط الزراعي والاستغلال المتوازن للثروة السمكية واستثمار امكانيات القطاع السياحي والاهتمام بالصادرات غير النفطية .